UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/COP/3/18
12 September 1996
ARABIC
ORIGINAL: English

اتفاقية التنوع البيولوجي

مؤتمر الأطراف فى إتفاقية التنوع البيولوجى
الاجتماع الثالث
بوينوس أيريس ، الأرجنتين
من ٤ إلى ١٥ تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٩٦
البند ١٠-٣ من جدول الأعمال المؤقت

برنامج العمل المستقبلى للتنوع البيولوجي البري
في ضوء نتائج الدورة الثالثة للجنة التنمية المستدامة

مذكرة من الأمين التنفيذي

أولاً مقدمة

١. شكلت الأمم المتحدة لجنة التنمية المستدامة لضمان المتابعة الفعالة لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (ريودي جانيروحزيران/يونيو١٩٩٢) ولتعزيز التعاون الدولي وترشيد القدرة الحكوميه الدوليه على اتخاذ القرارات لتكامل قضايا البيئة والتنمية وبحث التقدم في تطبيق جدول أعمال القرن ٢١ على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية (جدول أعمال القرن ٢١ ، فقرة ٣٨ -١١) . وثمة فصول عديدة من جدول أعمال القرن ٢١ متصلة مباشرة بأهداف اتفاقية التنوع البيولوجي.

٢. اعتمدت لجنة التنمية المستدامة برنامج عمل موضوعي متعدد السنوات لدوراتها من الثانية إلى الخامسة (١٩٩٤ - ١٩٩٧) . ويشمل هذا البرنامج استعراضات لمجموعات شاملة لعدة قطاعات ومجموعات قطاعية من القضايا ، ويستند الى الفصول ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١ . وفي دوراتها المنعقدة في نيويورك من ١١ إلي ٢٨ نيسان/إبريل ١٩٩٥ نظرت اللجنة في "استعراض

المجموعات القطاعية. المرحلة الثانية : الأراضي ، التصحر ، الغابات والتنوع البيولوجي" المقابلة للفصول من ٥ إلى ١٥ من جدول أعمال القرن ٢١.

٣. ونظر مؤتمر الأطراف في اجتماعه الأول في استعدادات مشاركة اتفاقية التنوع البيولوجي في الدورة الثالثة للجنة التنمية المستدامة (البند ٨ من جدول الأعمال). وفي قراره ١/٨ دعا مؤتمر الأطراف رئيسته إلى إحالة البيان الوارد في مرفق القرار الى الجانب الرفيع المستوى للدورة الثالثة للجنة التنمية المستدامة.

٤. كما قرر مؤتمر الأطراف في اجتماعه الأول أن يضم إلى برنامج العمل المتوسط الأجل (١٩٩٥ - ١٩٩٧) بند جدول الأعمال الآتي "النظر في برنامج العمل المستقبلي للتنوع البيولوجي البري في ضوء نتائج مداولات الدورة الثالثة للجنة التنمية المستدامة سنة ١٩٩٥" (القرار ١/٩) .

٥. عُرضت الوثائق التالية على لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة المنعقدة في سنة ١٩٩٥ لآستعراض المجموعة القطاعية : الأراضي ، التصحر ، الغابات ، والتنوع البيولوجي :

أولا: E/CN.17/1995/2 : دراسة متكاملة لتخطيط الموارد البرية وإدارتها ؛

ثانيا: E/CN.17/1995/3 : "مكافحة إزالة الغابات" والتصريح التفويضي غير الملزم قانونا بالمبادئ المتعلقة بالإجماع العالمي حول الإدارة والحفظ والتنمية المستدامة لجميع أنواع الغابات ؛

ثالثا: E/CN.17/1995/4 : إدارة الأنظمة الإيكولوجية الهشة : مكافحة التصحر والجفاف ؛

رابعا: E/CN.17/1995/5 : إدارة الأنظمة الإيكولوجية الهشة : التنمية المستدامة للجبال ؛

خامسا: E/CN.17/1995/6 : تعزيز الزراعة والتنمية الريفية المستدامة ؛

سادسا: E/CN.17/1995/7 : حفظ التنوع البيولوجي.

٦. عُرض على لجنة التنمية المستدامة التصريح الصادر من اتفاقية التنوع البيولوجي (الوثيقة E/CN.17/1995/27)

٧. ويشمل الفصل الأول ، جزء د (الفقرات من ١٥٨ إلى ٢٣٠) من الوثيقة E/1995/32 ("لجنة التنمية المستدامه ، تقرير الدورة الثالثة") التقرير بشأن استعراض لجنة التنمية المستدامة لهذه المجموعة القطاعية.

٨ وفي اجتماعه الثاني نظر مؤتمر الأطراف في نتائج الدورة الثالثة للجنة التنمية المستدامة الواردة تحت بند ٨-١ لجدول الأعمال . قدمت رئيسة اجتماع مؤتمر الأطراف الأول تقريرها عن تقديمها التصريح للجنة التنمية المستدامة، وفقا للتفويض الوارد في القرار ١/٨ (الوثيقة UNEP/CBD/COP/2/19، الفقرتان ١١٦ - ١١٧) . وفي قراره رقم ٢/١٨ ، كرر المؤتمر تأكيده بأنه سوف يدرس في اجتماعه الثالث عام ١٩٩٦ بند جدول الأعمال الآتي "النظر في برنامج العمل المستقبلي للتنوع البيولوجي البري في ضوء نتائج مداولات الدورة الثالثة للجنة التنمية المستدامة سنة ١٩٩٥"

٩. وقد أعد الأمين التنفيذي المذكرة الحالية لمساعدة المؤتمر في اجتماعه الثالث في النظر في هذا البند من جدول الأعمال. وكانت صيغة سابقة لهذه المذكرة قد طرحت أمام الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (الوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/2/12) للمساعدة في دراسة البند ١٠-٣ من جدول أعمال اجتماعه الثاني "النواحي العلمية والتقنية والتكنولوجية لبرنامج العمل المستقبلي للتنوع البيولوجي البري على ضوء نتائج مداولات الدورة الثالثة للجنة التنمية المستدامة عام ١٩٩٥". وتتضمن الوثيقة UNEP/CBD/COP/3/3 توصيات الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (التوصية ٢/٨).

ثانياً مداولات الدورة الثالثة للجنة التنمية المستدامة

١٠. يهدف هذا الفرع الى بيان ما توصلت إليه وأوصت به لجنة التنمية المستدامة عند استعراضها لتلك المجموعة القطاعية التي تتعلق بصفة خاصة بدراسة برنامج العمل المستقبلي بشأن التنوع البيولوجي البري في إطار الاتفاقية. وتشير المراجع إلى الفقرات المتعلقة بتقرير الدورة الثالثة للجنة التنمية المستدامة (الواردة في الوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/Inf.1).

١١. ويستخلص من النظرة الشاملة لاستعراض المجموعة القطاعية أن الفصل ١٠ من جدول أعمال القرن ٢١ (الدراسة المتكاملة لتخطيط وإدارة الموارد البرية) يشكل إطاراً شاملاً لتطبيق المجموعة بأكملها. تتناول جميع الفصول موضوع الأرض، في حين أن الفصول الخاصة بالغابات والزراعة المستدامة تهتم بإدارة واستخدام الموارد الطبيعية والبيولوجية، أما الفصول الخاصة بالتصحر والتنمية المستدامة للجبال فتعكس المشاكل الخاصة بالبيئات الهشة. إن مسألة حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لعناصره ذات طبيعة متقاطعة، وتشمل القضايا المتصلة بالمياه العذبة والأنظمة الإيكولوجية الساحلية والبحرية. ويُعتبر المزارعون - رجالا ونساء - والسكان الأصليون ومجموعات ريفية أخرى والقطاع الخاص المعنيين الرئيسيين باستخدام الأرض والموارد المتصلة بها (الفقرة ١٥٨) .

١٢. أسفر استعراض لجنة التنمية المستدامة للفصول الستة من جدول أعمال القرن ٢١ وهي التي تشكل هذه المجموعة القطاعية، عن تحديد وإعادة التأكيد على الدور الحاسم الذي تلعبه سلسلة من قضايا مشتركة بين كل هذه الموضوعات التي هي قيد البحث. كما لاحظت اللجنة أن طرح هذه القضايا خطوة أساسية لبلوغ أهداف كل فصل ولتحقيق تنمية مستدامة . وأشارت اللجنة في هذا الصدد إلى أهمية الموارد المالية ونقل وتنمية التكنولوجيا وإلى الحاجة إلى التعاون العلمي وإلى بناء القدرة وتعزيز القاعدة المعرفية، وإلى الحاجة إلى التخطيط المشترك وإدارة الموارد باشراك جميع الجهات المعنية مع الاعتراف بمساهمة النساء والمجتمعات الأصلية والتقليدية والمجموعات الرئيسية الأخرى التي يعنيها الأمر .

١. النهج المتكامل لتخطيط موارد الأرض وإدارتها

١٣ . أكدت لجنة التنمية المستدامة أن النهج المتكامل لتخطيط الموارد البرية والمائية وإدارتها يُعد دراسة أساسية لتطبيق توصيات جدول أعمال القرن ٢١ المتعلق بالأراضي والتصحُّر والجبال والغابات والتنوع البيولوجي (الفقرة ١٦٧). ولسوف يتناول هذا النهج المتكامل والمتعدد التخصصات القضايا التي تتعلق بقطاعات متنوعة بما فيها توضيح وتأمين الحقوق العقارية (الفقرة ١٧٠) . ومن المهم أن يكون هذا النهج موجها للإنسان وعلى جميع الجهات المعنية (وبنوع خاص النساء والسكان الأصليين والعمال من غير ملاك الأراضي ومجموعات رئيسية أخرى) أن تشترك في تخطيط وإدارة موارد الأرض وفي عملية بناء توافق الآراء (الفقرة ١٦٨) .

١٤. حثت لجنة التنمية المستدامة الحكومات على تحقيق أهداف الفصل ١٠ [١] في حدود الإطار الزمني المتفق عليه (الفقرة ١٧٤) وعلى تنمية أنظمة تخطيط استخدام الأراضي الوطنية و/أو المحلية .

١٥. طلبت لجنة التنمية المستدامة تعزيز التنسيق والتعاون بين الوكالات. وعلى الوكالات العالمية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية أن تنشئ أدوات وتوصي بإجراءات للإدارة الأراضي المتكاملة (الفقرة ١٧٦) .

١٦. حثت لجنة التنمية المستدامة الحكومات، بتعاون وتعزيز جهاز الأمم المتحدة، أن تعير اهتمامها لما يأتي:

(١) إقامة أنظمة ثابتة لاستخدام الأراضي في المناطق التي تتعرض فيها الأنظمة أو المناطق الإيكولوجية إلى أخطار بفعل النشاط البشري .

(٢) تطبيق نهوج متكاملة للتخطيط والتنمية في المناطق التي تصبح مفتوحة للاستيطان المكثّف والإنتاج الزراعي.

(٣) إحداث نهوج متكاملة لعملية بناء القدرة .

ب . مكافحة التصحر والجفاف

١٧. أشارت لجنة التنمية المستدامة إلى أن التصحر والجفاف متصلان اتصالاً وثيقاً بقضايا أخرى كفقدان التنوع البيولوجي والأمن الغذائي والنمو السكاني والفقر والمغيرات المناخية والموارد المائية وإزالة الغابات وأنماط استهلاك الموارد وتدهور شروط التبادل التجاري والاقتصاد وبنوع خاص القضايا الاجتماعية والثقافية . وأقرت اللجنة أيضاً بأن التصحر مشكلة اجتماعية واقتصادية بقدر ما هو مشكلة بيئية وأن الجفاف وتدهور التربة يمكن أن يحدث في معظم المناطق المناخية. (الفقرة ١٨٠)

١٨. رحَّبت لجنة التنمية المستدامة بالنتيجة التي وصلت إليها اتفاقية مكافحة التصحر (٢) ولاحظت أن تنفيذ مجالات برنامج جدول أعمال القرن ٢١ يجب أن يتم في إطار اتفاقية مكافحة الجفاف، بما في ذلك مرافقها الإقليمية (الفقرة ١٨١).

١٩. حثَّت لجنة التنمية المستدامة الحكومات على أن تتخذ إجراءات متكاملة لمكافحة التصحر واسترعت انتباه الحكومات إلى قدرة اتفاقية مكافحة الجفاف على توفير آلية تنسيقية داخل كل بلد للإدارة المتكاملة لشؤون الأراضي في الأراضي القاحلة وشبه القاحلة والأراضي شبه الرطبة (الفقرة ١٨٣).

٢٠ . أقرت لجنة التنمية المستدامة بأهمية المحافظة على معرفة المزارعين والسكان الأصليين والمحليين الخاصة بإدارة الأراضي الجافة وباستراتيجيات البقاء . وينبغي التأكد من استمرار اشتراكهم الكامل في التنمية المستدامة لهذه الأراضي الجافة التي هي أوطانهم . ولاحظت اللجنة أن مبدأ السماح بالمزيد من الإشراك الفعال للسكان المحليين في تخطيط وتنمية مواردهم الطبيعية أصبح أكثر قبولا في كثير من البلدان التي تشكو من هذه القضايا وأن منظمات كثيرة ، خصوصا المنظمات غير الحكومية ، زادت من نهوج الإشراك هذه بإدخال المجموعات المهمشة والمحرومة ، وبالأخص النساء ، في عمليات تنمية الأراضي الجافة (الفقرة ١٨٨).

٢١. هناك حاجة للمزيد من الاتفاقات على تقسيم العمل وعلى الاقتراحات المتعلقة بترتيبات شراكات إضافية بين المنظمات (الفقرة ١٨٩) .

جـ . تنمية الجبال المستدامة

٢٢. أقرت لجنة التنمية المستدامة أن أنظمة الجبال الإيكولوجية وبيئاتها ذات أهمية حاسمة بصفتها مراكز غنية وفريدة للتنوع البيولوجي والثقافي ومخازن المياه ومصادر المعادن. وتغطي هذه الأنظمة على الأقل خمس مساحة الكرة الأرضية ويستوطنها على الأقل ١٠٪ من سكان العالم، غالبيتهم فقراء بالمعنى الاقتصادي. إن الأنظمة الإيكولوجية للجبال أنظمة معقدة وهشة ، ذات تركيب جيوغرافي فريد من نوعه، وذات رد فعل حساس للتغيرات المناخية العالمية. وبالتالي فهناك حاجة إلي دراسة شمولية ومتعددة التخصصات للتنمية المستدامة للجبال ، وكذلك ، لمشاركة سكان الجبال مشراكة فعالة وتمكينهم من استخدام وحفظ موارد الجبال (الفقرة ١٩٠).

٢٣. ولعكس منحى تدهور الموارد ، وفي بعض الحالات ، تهميش المجتمعات الجبية سياسيا واقتصاديا ولمحاربة الفقر لدى أهالي الجبال فإنه ينبغي على استراتيجيات تنمية الجبال أن تمكن المجتمعات الجبلية من ممارسة قدر أكبر من المراقبة على إدارة وحفظ الموارد المحلية وتوليد مداخيل بطرق مستدامة وعادلة . كما أن هناك حاجة إلي دعم عملية استعادة ورعاية التنوع الثقافي الجبلي الذي يشكل قاعدة قوية ومناسبة لاستخدام الموارد الجبلية وحفظها. كما يجب أن تكون حماية مصالح السكان الأصليين والاعتراف بدائرة معارفهم جزءاً لا يتجزأ من التنمية المستدامة (الفقرة ١٩١).

٢٤. لم تقدَّر بعد هشاشة أنظمة الجبال الايكولوجية والأثر السلبي لتدهور الأنظمة في الأراضي العالية والمنخفضة تقديرا كاملا. وقد أكدت لجنة التنمية المستدامة على أهمية توفير حماية مناسبة لكمية وجودة الموارد المائية التي تنبع من المناطق الجبليه ، واعترفت بالوظيفة الحيوية للغطاء النابت الذي توفره الغابات في حماية المستوطنات الجبلية وبنيتها التحتية. كما حثت اللجنة على توسيع شبكة المناطق الجبلية المحمية لتشمل جميع أنواع أنظمة الجبال الإيكولوجية وعلى تعزيز القدرات الإدارية للحفاظ على هذه الأنظمة

وعلىتنوع الأنواع والتنوع الجيني ، وعلى تشجيع مشاركة المنظمات المحلية و غير الحكومية في إدارة هذه المجالات (الفقرة ١٩٢).

٢٥. حثت لجنة التنمية المستدامة الحكومات المعنية على إعداد وتطبيق برامج شاملة محلية و/أو وطنية لتنمية الجبال على النحو المبين في الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١ : "جدول الجبال" . ويجب على المشروعات والبرامج الموجهة للأعمال أن تعير اهتماما خاصا لرصد طويل الأجل للآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وعلى هذه المبادرات أن تحتوي على نهج اشتراكي يشمل جميع الجهات المعنية ، بما في ذلك المزارعون والنساء والمجموعات المحلية والمنظمات غير الحكومية (الفقرة ١٩٤) . كذلك أقرت لجنة التنمية المستدامة بأن يبقى التقاسم العادل والمتكافئ للمنافع الناتجة عن استخدام موارد الجبال في أيدي السكان المحليين ومجتمعاتهم (الفقرة ١٩٥).

٢٦. أشارت لجنة التنمية المستدامة إلى ضرورة فحص العلاقة القائمة بين الفصل ١٣ وفصول أخرى من جدول أعمال القرن ٢١ وبينه و بين الاتفاقيات العالمية وإلى تحليل مدى إمكان تحسين تكامل القضايا المتصلة بالمناطق الجبلية مع برامج متابعتها (الفقرة ١٩٦).

د. مكافحة إزالة الأشجار

٢٧. أشارت لجنة التنمية المستدامة إلى وجوب إدارة الغابات لتلبية الاحتياجات البشرية المتزايدة من منتجات الغابات وخدمات البيئة والمنافع الاجتماعية والثقافية وطرق كسب الرزق التي تعتمد عليها. وينبغي التركيز بصفة خاصة على دراسة متكاملة ومتوازنة للوظائف البيئية والتنموية للغابات ، وإدارة الغابات المستدامة ، وحفظ التنوع البيولوجي ، وجودة الهواء ، وحفظ التربة والموارد المائية وإصلاح الغابات المتلفة. كما ينبغي التركيز على شح منتجات الغابات وخدماتها ، بما في ذلك تلك المنتجات والخدمات الحيوية للمجتمعات الريفية ، مثل حطب الوقود والعقاقير المستخرجة من الغابات ؛ وكذلك ينبغي التركيز على اشراك المجموعات الكبيرة وبصفة خاصة السكان الأصليين والمجموعات المحلية (الفقرة ٢٠٠).

٢٨. وطلبت لجنة التنمية المستدامة ايلاء المزيد من العناية بالعوامل الشاملة لعدة قطاعات التي تشكل الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها. كما أكدت اللجنه على ضرورة النظر في القضايا المتعلقة بالسياسات، من بينها حفظ الغابات وتقييمها واستخدامها المستدام بطريقة متكاملة وشمولية (الفقرة ٢٠١). واعتبرت اللجنة أنه ينبغي اتخاذ المزيد من الإجراءات لتحسين الحفظ والإدارة المستدامة للغابات الموجودة حالياً وإصلاح الغابات المتلفة وزرع غابات جديدة حيثما كان ذلك مستطاعاً بما في ذلك المزارع (الفقرة ٢٠٢).

٢٩. واعتبرت لجنة التنمية المستدامة أن مزيداً من الإجراءات الملموسة في مجال إدارة وحفظ الغابات وتنميتها المستدامة تشكل أولوية عاجلة. وأكدت اللجنة الحاجة إلى استمرار تقييم الإجراءات التي اتخذت من قبل لمكافحة إزالة الغابات وتدهورها ، وتعزيز إدارة وحفظ كافة أنواع الغابات وتنميتها المستدامة بما في ذلك الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية ، واقتراح خيارات لمزيد من الإجراءات. ومن أجل الوصول إلى توافق الآراء والتعبير عن اقتراحات متناسقة بشأن هذا الإجراء ، قررت اللجنة تشكيل فريق عمل حكومي دولي مفتوح العضوية مخصص للغابات يعمل تحت رعايتها (الفقرة ٢٠٤).

هـ. تشجيع الزراعة والتنمية الريفية المستدامة

٣٠. لاحظت لجنة التنمية المستدامة الشعور بخيبة الأمل السائد بين العديد من البلدان بسبب التقدم *البطيء في التحرك نحو الزراعة والتنمية الريفية المستدامة* (الفقرة ٢٠٥). واقرت اللجنة بضرورة المزيد من الإجراءات العملية لتعزيز وتحسين الزراعة والتنمية الريفية المستدامة مع موازنة الحاجة العاجلة لزيادة إنتاج الغذاء والأمن الغذائي ومكافحة الفقر مع الحاجة إلى حماية الموارد الطبيعية والبيولوجية. واعترافاً بقدرة الاستخدام المستدام للأراضي لتحسين الإنتاج الغذائي وتحقيق الأمن الغذائي المحلي ، أشارت اللجنة إلى أن مواجهة هذه المسألة تتطلب أيضاً التركيز على صغار المزارعين في الأراضي المهمشة بحيث يؤدي إلى زراعة منتجة ومستدامة تساهم في الحيوية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الريفية وتؤمّن تنمية متوازنة بين الريف والمدينة. أما الزراعة التقليدية ، التي تُنتج نصيباً كبيراً من إمدادات الغذاء العالمية وتساهم في نفس الوقت في حماية التنوع البيولوجي ، فيجب أن تبقى وأن تُنمى بطريقة مستدامة (الفقرة ٢٠٦).

٣١. هناك حاجة إلى فهم العلاقات المختلفة التي تربط المزارع ببيئته على المستويين المنزلي والجماعي فهما أعمق وأوسع، وكذلك العمليات البيوفيزيائية التي تكمن وراء النشاطات الزراعية والإيكولوجية التي تمارس فيها. كما أن أهداف التنمية الزراعية والريفية المستدامة هي في حاجة إلى المتابعة وذلك بالمشاركة الكاملة والفعلية لسكان الريف وجماعاتهم (الفقرة ٢٠٧).

٣٢. أكدت لجنة التنمية المستدامة على أهمية وضع معايير ومؤشرات مناسبة ومتفق عليها دوليا تطبق في الحالات السائدة في الدول المتقدمة والنامية بقصد متابعة حالة التنمية الزراعية والريفية المستدامة ومدى تقدمها. وينبغي لتلك المؤشرات أن تغطي الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الفقرة ٢١٢). إن تحقيق أهداف متعددة تتعلق بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة يتطلب نهج نظام شامل يُقر باستحالة التركيز على النشاط الزراعي وحده. فهناك حاجة إلى إدماج مسائل أخرى مثل تخطيط استخدام الأرض وتنمية المجتمعات. وتحث اللجنة الحكومات - بدعم من المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية - على وضع السياسات والبرامج الزراعية الشاملة الخاصة بها والتي تأخذ في الاعتبار المشاغل البيئية وبناء القدرة بما في ذلك دعم منظمات المزارعين (الفقرة ٢١٣).

٣٣. لاحظت لجنة التنمية المستدامة عدم ايلاء العناية الكافية بمجالات الموارد الجينية الحيوانية وبتقدمها. وأشارت اللجنة إلى ضرورة تحسين التعاون والدعم لحفظ الموارد الجينية الحيوانية ولاستخدامها المستدام على الصعيد الدولي. كما رأت اللجنة أن تكون هذه المبادرات في نفس المستوى الخاص بالموارد الجينية النباتية (الفقرة ٢١٨).

٣٤. أوصت لجنة التنمية المستدامة على أن تتخذ جميع الدول الخطوات الأساسية لتخفيف أثر مبيدات الحشرات على البيئة وذلك بالتشجيع على مكافحة الآفات بطريقة متكاملة كبديل عن الاعتماد الكلي على المبيدات الكيميائية (الفقرة ٢٢٠).

و. الحفاظ على التنوع البيولوجي

٣٥. أكدت لجنة التنمية المستدامة مرة أخرى على أهمية الحفظ على التنوع البيولوجي واستخدام عناصره استخداما مستداما بما في ذلك النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية ، كما اعتبرت اللجنة اتفاقية التنوع البيولوجي الآلية الأساسية لإبراز هذه الأهداف (الفقرة ٢٢٢)

٣٦. اعترفت لجنة التنمية المستدامة بالدور الحاسم الذي يقوم به حفظ كافة أنواع الغابات وإدارتها المستدامة على الإبقاء على التنوع البيولوجي للعالم أجمعه وبالدور الذي يقوم به التنوع البيولوجي لسلامة وتشغيل الأنظمة الإيكولوجية للغابات. وأكدت اللجنة أن التنوع البيولوجي ذو أهمية أساسية لوظائف النظام الإيكولوجي للغابات ،كما أقرت أيضاً بدور حفظ الغابات وإدارتها واستخدامها استخداما مستداما لتحقيق أهداف الاتفاقية (الفقرة ٢٢٤).

٣٧. أكدت لجنة التنمية المستدامة أن حفظ التنوع البيولوجي واستخدام عناصره على نحو مستدام يهم مجموعة واسعة من القضايا القطاعية والقضايا الشاملة لعدة قطاعات التي يعالجها جدول أعمال القرن ٢١. ويستند الاهتمام بحفظ التنوع البيولوجي واستخدام المستدام لعناصره إلى أهميته في سلامة ووظيفة الانظمة الإيكولوجية التي تأوي أنواعا عديدة من الحياة ، وهذا الاهتمام جذور عميقة تخص رفاهية الجنس البشري ونموه المستدام ، مشتملاً بذلك على قضايا مثل الخدمات المتعلقة بالأنظمة الإيكولوجية ، والأمن الغذائي ، والفقر والمعرفة التقليدية ، والابتكارات والممارسات الخاصة بالسكان الأصليين والمجموعات المحلية (الفقرة ٢٣٦).

٣٨. اعترفت لجنة التنمية المستدامة بأهمية الالتزامات في إطار الاتفاقية فيما يتعلق بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا (الفقرة ٢٢٧).

٣٩. حثت لجنة التنمية المستدامة الحكومات التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أو لم تنضم بعد إليها أو لم تبدأ بعد في تنفيذها أن تقوم بالتصديق عليها أو الإنضمام إليها أو البدء في تنفيذها ، كما قدمت اللجنة ٩ توصيات لنشاطات ينبغي على الاتفاقية تنفيذها (الفقرة ٢٣٠).

ثالثا: برنامج العمل المستقبلي للتنوع البيولوجي البري

٤٠. بعد النظر في الفصول الستة لجدول أعمال القرن ٢١ التي تشكل هذه المجموعة القطاعية استنتجت لجنة التنمية المستدامة أن فصلين يتعلقان بإدارة واستخدام الموارد الطبيعية والبيولوجية (الغابات والزراعة المستدامة) وأن فصلين آخرين يعكسان المشاكل الخاصة بالبيئات الهشة (التصحر والجبال). ولاحظت اللجنة أيضاً أن حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لعناصره مسألة ذات طبيعة متقاطعة ومن ثم يجب أخذها في الاعتبار لتحقيق أهداف هذه الفصول الأربعة. وختاماً ، رأت اللجنة أن كل الفصول متعلقة بالأراضي وأن الفصل ١٠ يشمل الإطار العام لتنفيذ المجموعة بأكملها (انظر الفقرة ١١ أعلاه).

٤١. وسيلاحظ مؤتمر الأطراف أن أهداف الفصل ١٥ من جدول أعمال القرن ٢١ (الحفظ التنوع البيولوجي) يمكن أن تتحقق عن طريق الاتفاقية وأن لجنة التنمية المستدامة أقرت في دورتها الثالثة بأن الاتفاقية تشكل الآلية الأساسية لتحقيق هذه الأهداف (انظر الفقرة ٣٤ أعلاه).

٤٢. وفي إطار البند ٣-٩ من جدول أعمال الاجتماع الثاني للهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية ، تم النظر في الجوانب العلمية والتقنية والتكنولوجية لحفظ التنوع البيولوجي الزراعي والاستخدام المستدام لعناصره. وتحتوي الوثيقة UNEP/CBD/COP/3/3 (التوصية ٢/٧) على كافة توصيات الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية المنبثقة عن دراسة الهيئة لهذا البند. وسينظر الاجتماع الحالي لمؤتمر الأطراف في حفظ التنوع البيولوجي الزراعي واستخدامه المستدام في إطار البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت لهذا الاجتماع. وسوف تُعرض الوثيقتان UPEND/BCD/COP/3/14 وUPEND/CBD/COP/3/15 على الاجتماع.

٤٣. تشكل العلاقات بين الغابات والتنوع البيولوجي، من ناحية، ودراسة مساهمة الاتفاقية للفريق الحكومي الدولي للغابات، من ناحية أخرى، عنصراً مستمراً من برنامج العمل للتنوع البيولوجي البري في إطار الاتفاقية. وتم النظر في هذه القضايا في الاجتماعين الأول والثاني للهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية وفي الاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف. وسوف ينظر مؤتمر الأطراف في إطار البندين ١٠-١ و١٠-٢ من جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الحالي في ورقة أمانة الفريق الحكومي

الدولي للغابات بشأن التقدم المحرز في القضايا المتعلقة بالغابات والتنوع البيولوجي وسوف يبحث المؤتمر مدى ضرورة تقديم مساهمة إضافية الى الفريق الحكومي الدولي للغابات (الوثيقتان UNEP/CBD/COP/3/16 و UNEP/CBD/COP/3/17).

٤٤. وإذا وافق مؤتمر الأطراف، على وجهة نظر لجنة التنمية المستدامة وهي أن النهج المتكامل لتخطيط وإدارة الموارد البرية يشكل الإطار الذي يبحث في الإدارة المستدامة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والبيولوجية والأنواع المختلفة للأنظمة الإيكولوجية ، فقد يود مؤتمر – في إطار هذا البند من جدول الأعمال – أن ينظر بالتفصيل في العلاقات التي تربط التنوع البيولوجي والموضوعين المتبقيين وهما التصحر والجبال.

ا. التصحر والجفاف

٤٥. أفادت المجموعة الفرعية المعنية بالتنوع البيولوجي لفريق الخبراء الدولي :

"أن العامل الأساسي لتنمية الأراضي الجافة على نحو مستدام في العالم هو قدرتنا على حفظ تنوعها البيولوجي. إن التنوع داخل وبين أنواع الكائنات الحية أو داخل نطاق الأنظمة الإيكولوجية يُعد عناصرا هاما في تطبيق إستراتيجيات التنمية. ومن غير المحتمل تحقيق التنمية المستدامة في الأراضي الجافة دون بقاء المواد الجينية الموجودة بها ودوام الوصول إليها. ورغم أنه يمكن تثبيت كثبان الرملية تثبيتا ماديا وردم الفجوات وتزويد النباتات بمغذيات إضافية، فإن الشفرات الجينية التي تشكل التنوع البيولوجي لبيئات الأراضي الجافة تنتج عن تطورات بيولوجية عبر آلاف وملايين السنين. ولا يعني التصحر تحات التربة فقط ، بل يعني أيضا قدرة تحات جيات النباتات والحيوانات والكائنات المجهرية التي تشكل العناصر الحية لبيئات الأراضي الجافة. وكلما فقدنا نوعا من نباتات الأراضي الجافة أو نوعا من الكائنات الحيوانية أو من الكائنات المجهرية المتربة المتأقلمة على الظروف الجافة ، نكون قد فقدنا شيئاً إلى الأبد. ولما كانت الأنواع والجينات المتأقلمة في البيئات الجافة نادرة ، فإن خسارتنا تكون بالغة." (٣)

٤٦. وقد يود مؤتمر الأطراف النظر في العلاقات التي تربط التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية القاحلة وشبه القاحلة والأساليب المناسبة لأي برنامج عمل مستقبلي حول التنوع البيولوجي والأراضي الجافة.

٤٧. وفي هذا الشأن قد يود مؤتمر الأطراف أن يأخذ علما بأحكام المادة ٨-١ من اتفاقية الحفظ و التنمية (العلاقات بالاتفاقيات الأخرى):

"على الأطراف أن تشجع تنسيق النشاطات المنجزة في إطار هذه الاتفاقية واتفاقات دولية أخرى متعلقة إذا كانت طرفا فيها ، وبصفة خاصة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي ، بقصد تحقيق أكبر منفعة ممكنة من الأعمال التي تُجرى في إطار كل اتفاق مع تجنب تكرار الجهود. وعلى الأطراف أن تشجع القيام ببرامج مشتركة ولاسيما في مجال البحث والتدريب والمراقبة النظامية وجمع المعلومات وتبادلها بالقدر الذي تستطيع هذه الأعمال أن تسهم في تحقيق أهداف الاتفاقيات المعنية."

٤٨. واستذكارا منه لقرار ٢/١٣ (التعاون مع اتفاقيات التنوع البيولوجي الأخرى) وبأن العلاقة بين الاتفاقية ولجنة التنمية المستدامة والاتفاقيات المتصلة بالتنوع البيولوجي واتفاقات دولية أخرى ومؤسسات وعمليات معنية تعد بندا دائما لبرنامج العمل المتوسط الأجل لمؤتمر الأطراف وسيكون بالتالي محل نظر في الاجتماع الحالي في إطار البند ١٨ من جدول الأعمال ، فقد يود مؤتمر الأطراف أن ينظر في المزايا الناتجة عن إمكانية تنسيق الأعمال بينه وبين اتفاقية الحفظ و التنمية* بشأن التنوع البيولوجي والأراضي الجافة. وفي هذا الشأن ، فقد يود مؤتمر الأطراف الاطلاع على أحكام مماثلة أخرى من اتفاقية الحفظ والتنمية (٤) وبتوصية الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية التي توصي بأن:

" (يطلب مؤتمر الأطراف من الأمين التنفيذي استكشاف وسائل التعاون مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في تلك البلدان التي تعاني من جفاف حاد و/أو تصحر لا سيما في أفريقيا ، بشأن قضايا تتصل بالتنوع البيولوجي للأراضي الجافة بغية تحديد أولويات مشتركة تكون محل مزيد من النظر في الاجتماع القادم للهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (التوصة ٢/٨).

٤٩. وقد يود مؤتمر الأطراف أن يلاحظ بأن مجلس مرفق البيئة العالمية قد نظر في اجتماعه المنعقد في شهر شباط/فبراير ١٩٩٥ في "نطاق واستراتيجية العمليات التمهيدية المتعلقة بتدهور الأراضي" ووافق عليه. ويشمل ذلك أنشطة تربط تدهور الأراضي بالتنوع البيولوجي والتغيرات المناخية ومناطق الوصل المائية الدولية. ووافق المجلس على أن برنامج المرفق لسنة ١٩٩٥ سوف يعطي الأولوية للمناطق القاحلة وشبه القاحلة وشبه الرطبة. وفي انتظار قرار الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف بشأن اختيار منظمة تضم الآلية العالمية (المادة ٢١-٥ لاتفاقية الحفظ و التنمية) ، أعرب المرفق عن نيته في المساهمة في النشاطات التي تدعم اتفاقية الحفظ والتنمية.

٥٠. واستذكارا منه للمادة ٢١ ، فقرة ١ للاتفاقية وفي ضوء دراسته للأمور المتعلقة بالآلية المالية في إطار البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت لهذا الاجتماع ، فقد يود مؤتمر الأطراف النظر في تزويد الهيكل المؤسسي المؤقت الذي يدير الآلية المالية بتوجيهات بشأن توفير موارد مالية للأنشطة المتعلقة بتحات الأراضي والتنوع البيولوجي.

ب. تنمية الجبال المستدامة

٥١. يشمل الفصل ١٣ لجدول أعمال القرن ٢١ برنامجين : الأول في مجال توليد وتقوية المعرفة الإيكولوجية ومعرفة التنمية المستدامة للأنظمة الإيكولوجية للجبال، والثاني : في مجال تعزيز التنمية المتاكاملة لمستجمعات المياه وفرص بديلة لكسب الرزق.

٥٢. تم تشكيل محفلين لتشجيع التنسيق الدولي والتبادل الدولي للمعلومات بخصوص متابعه الفصل ١٣: أولا، مجموعة عمل المشتركة بين الوكالات لمتابعة الفصل ١٣ بالتنسيق مع منظمة الأغذية والزراعة باعتبارها مديرة أعمال هذا الفصل ، ثانيا، المحفل المعني بالجبال.

٥٣. ساهمت المنظمة غير الحكومية الإستشارية بشأن جدول أعمال الجبال (ليما ، بيرو، ٢٢ - ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٥) في مداولات لجنة التنمية المستدامة بتحديدها ٩ مجالات رئيسية لمتابعة الفصل ١٣ وبتقديمها توصيات بشأن أعمال ذا ت أولوية بالنسبة لهذه المجالات في الدورة الثالثة للجنة التنمية المستدامة. وهذه المجالات هي: التنوع الثقافي ، التنمية المستدامة ، أنماط الإنتاج ووسائل بديلة لكسب

الرزق ، الطلب والعرض على الطاقة المحلية في الجبال ، السياحة ، القيمة المقدسة والروحانية والرمزية للجبال ، أبراج المياه ، التنوع البيولوجي الجبلي ، التغيرات المناخية والمخاطر الطبيعية.

٥٤. وبشأن التنوع البيولوجي الجبلي ، اختتمت الاستشارة بما يلي:

"للأنظمة الإيكولوجية الجبلية أولوية متميزة في الجهود العالمية لحفظها. ويُنشئ ارتفاع الجبال أحزمة (أو مناطق) ذات ارتفاعات مختلفة لكل منها مناخها وتربتها وغطاؤها النباتي ؛ ولذا فإن للجبال أنظمة إيكولوجية عديدة. وغالبا ما تُستخدم المناطق الجبلية كممرات حاسمة للحيونات المهاجرة وكملاجئ لنباتات وحيوانات اندثرت منذ زمن بعيد من الأراضي المنخفضة التي تغيرت بفعل التثليج أو الاستيطان البشري. كذلك تحتوي المناطق الجبلية على تجمعات مكثفة لأنواع مستوطنة وتشكل مستودعات حيوية للتنوع الجيني ، وخاصة المحاصيل الثمينة والأنواع الطبية . ولما كانت تربة الجبال عادة رقيقة وحديثة وغير مستنبة، فإن البيئات الجبلية تكون في غاية الحساسية بالنسبة للاضطرابات وبطيئة الإنتعاش. ورغم أن سكان الجبال يتمتعون بثروة من المعلومات الذاتية الخاصة بالتنوع البيوليجي فإن البيانات العلمية وفهم هذه البيئات النشطة والمعقدة ما زالت ضئيلة ." [٦]

٥٥. وأكدت الإستشارة – على غرار عديد من المراقبين – على الروابط المتشابكة بين التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي في مناطق الجبال:

" تحتوي جبال العالم على تنوع ثقافي غني ذا أهمية حاسمة لبقاء العالم ورفاهيته. وقد نشأ هذا التنوع من الإيكولوجيا الجغرافية الفريدة التي تحتوي عليها هذه الجبال والتى كثيراً ما عزلت سكان الجبال عن سكان السهول ، كما عزلت سكان الجبال بعضهم عن بعض وأفرزت تكيفات محلية مميزة. وترجع جذور هذه الثقافات إلى الترابط الوثيق بين الناس والطبيعة، وهذه الثقافات مهددة الآن بشكل مزايد من جراء التدخلات الخارجية والحداثة والنزاعات. وتعتبر كنوز الجبال الثقافية مستودعا ضخما للموارد والحكمة البشرية ذات أهمية بالغة لحماية التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية ونظم الإنتاج والاستدامة الصحية والروحانية للجنس البشري في القرن ٢١. ويجب تقدير هذا التنوع وتغذيته في الوقت الذى يجب فيه تمكين أهل الجبال من التحكم في

وسائل كسب رزقهم وفي الاشتراك في مجتمعاتهم الوطنية والدولية وفي إيجاد حلول سلمية للنزاعات الداخلية والخارجية. (...)

وتُعد معرفة السكان الأصليين عنصرا أساسيا في استدامة الأنظمة الإيكولوجية للجبال ، وطرق كسب الرزق ونظم الإنتاج. ويجب الاعتراز بهذا المورد كالاعتراز بالعلوم الحديثة ، وفي بعض الحالات تكاملها مع تلك العلوم. إن عدم الاعتراف بالمعرفة المحلية واستمرار فقدانها يهدد استدامة الأنظمة الإنتاجية المستدامة. وبالإضافة إلى ما تقدم فإن معرفة السكان الأصليين يتم استخراجها وتسويقها دون الاعتراف بمكتشفيها ومبدعيها وتعويضهم"(٧).

٥٦. وإلحاقا بالدورة الثالثة للجنة التنمية المستدامة انعقد الاجتماع الثالث المشترك بين الوكالات والمخصص لمتابعة الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١ لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في أفيمور باسكتلندا في نيسان/إبريل ١٩٩٦ وتلقى تقارير عن الاجتماعات الدولية المنعقدة مؤخراً والقادمة بشأن تنمية الجبال المستدامة ، بما في ذلك:

(١) الندوة العالمية بشأن تنمية الجبال المستدامة في جبال الأند (بوليفيا ، إبريل ١٩٩٥*)

(٢) الاستشارة الحكومية الدولية الإقليمية بشأن متابعة الفصل ١٣ (البيرو، آب/أغسطس ١٩٩٥)

(٣) ندوة أورومنتانا حول الجبال في أوروبا (بولندا ، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)

(٤) الحلقة الدراسية العالمية بشأن إعادة البناء المستدامة الخاصة بالمناطق المرتفعة ومنابع الأنهار (الهند ، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥)

(٥) الندوة العالميه حول التنميه الزراعية في المناطق الجبلية والهضاب (الصين نيسان/إبريل ١٩٩٦)

(٦) الندوة العلمية حول جبال روينزوري (أوغندا ، نيسان /إبريل ١٩٩٦)

(٧) حلقة عمل IGBP-BAHC/GCTE/START-SASCOM حول آثار التغيرات العالمية على الهيدرولوجيا وعلم البيئة (النيبال ، نيسان/إبريل ١٩٩٦)

(٨) الاستشارة الحكومية الدولية الأوروبية بشأن متابعة الفصل ١٣ (اسكتلندا ،نيسان/إبريل ١٩٩٦ وإيطاليا تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦)

(٩) الاستشارة الدولية الإفريقية بشأن متابعة الفصل ١٣ (إثيوبيا ،حزيران/يونيو ١٩٩٦)

(١٠) فريق العمل الأوروبي للحراجة المعنية بمستجمعات مياه الجبال التابع لمنظمة الأغذية والزراعة (النرويج ، تموز/يوليو١٩٩٦)

٥٧. أفادت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أن الجبال تُشكل ٣٩ موقعا من بين ١٠٢ مواقع طبيعية من التراث العالمي المحمية طبقا لاتفاقية التراث العالمي، بالإضافة الى ١١ موقعا من ضمن ١٧ موقعا مختلطا (ثقافيا وطبيعياً) تحت حماية الاتفاقية. ويوجد ضمن الـ٣٣٧ منطقة بيولوجية محمية الموجودة في ٨٥ دول والمعتمدة في إطار برنامج اليونسكو حول الإنسان والمناطق البيوارجية، ١٤٢ موقعا في الجبال.

٥٨, وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ تم إنشاء محفل الجبال بوصفه شبكة لامركزية لشبكات المنظمات التي تعمل في مجال قضايا الجبال المستدامة وذلك بتأييد من الوكالات الدولية ومؤسسات البحوث (٨). وتم إنشاء مركز خدمة معلومات لتزويد مرفق تبادل المعلومات بواسطة الانترنت عن طريق تسهيل إعداد قائمة بمناقشة منظمة ومحفوظات الجبال النشطة وصفحة للجبال على شبكة الكمبيوتر العالمية ومجلة إلكترونية وقائمة بأعضاء محفل الجبال العالمي.

٥٩. تستعد كل من الشبكة المشتركة بين الوكالات المخصصة والمعنية بالفصل ١٣ ومحفل الجبال للدورة الخاصة للجمعية العامة لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ومن المقرر عقد اجتماع عالمي لمحفل الجبال عام ١٩٩٨.

٦٠. وقد يود مؤتمر الأطراف أن يتابع الدراسة حول الترابط الحاسم بين تنمية الجبال المستدامة والتنوع البيولوجي وحول كيفية توافق أهداف وأحكام برنامج عمل اتفاقية التنوع البيولوجي مع تطبيق الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١ ومدى إسهامها فيه. وقد يود المؤتمر أن ينظر في الأعمال التي يمكن إنجازها في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي والمناطق الجبلية كلما كان ذلك ملائما وسبل التعاون والتنسيق بين هذه الأنشطة والأنشطة الجارية المناسبة الأخرى ومراكز الخبرات وتبادل المعلومات المناسبة. وفي هذا الشأن قد يود المؤتمر أن ينظر في توصيات الاجتماع الثاني للهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية والتي توصي بأن "تدرس الاتفاقية القضايا الخاصة المتعلقة بالتنوع البيولوجي المنبثقة عن تنفيذ الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١." وأوصت الهيئه الفرعيه المعنيه بالمشورة العلمية والتقنية

والتكنولوجية أيضاً "بأن (يطلب) المؤتمر من الأمين التنفيذي أن يتصل بتلك الوكالات والشبكات العاملة في مجال تنمية الجبال المستدامة بغية بحث أشكال التعاون وان يُقدم تقريراً عن ذلك في الاجتماع القادم للهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية" (توصية ٢/٨).

٦١. وعند النظر في أي نشاط مستقبلي يتعلق بتطبيق الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١ ، قد يود مؤتمر الأطراف أن يأخذ في الاعتبار التبعات الإدارية والميزانية بالنسبة للأمانة. ولم تنص الميزانية المقترحة لعام ١٩٩٧ (UNEP/CBD/COP/3/33) على إجراء مثل هذه النشاطات . وإذا اقتضى الأمر توفير موارد بشرية إضافية ، فقد يود المؤتمر أن ينظر في مزايا إعارة من يلزم من وكالة أو مؤسسة تعمل في هذا المجال كوسيلة لتأمين تنفيذ الأعمال المقرر إنجازها سنة ١٩٩٧ وذلك في مواعيدها المحددة.

هوامش

١/ "الهدف العام هوتيسير توزيع الأراضي للاستخدامات التي تعطي فوائد مستدامة أكبر وتعزز الانتقال إلى تنمية متكاملة ومستدامة للموارد البرية. وفي تطبيق ذلك يجب أخذ القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية في الاعتبار. وبالإضافة إلى قضايا أخرى، يجب أخذ ما يلي في الاعتبار: المناطق المحمية ، حقوق الملكية الفردية ، حقوق السكان الأصليين ومجتمعاتهم ودور النساء في الزراعة والتنمية الريفية. وعلى وجه التحديد تكون الأهداف كما يلي: (ا) استعراض ورسم السياسات لدعم أفضل استخدام وتنمية ممكنة للموارد البرية في موعد أقصاه سنة ١٩٩٦ ، (ب) تحسين وتقوية أنظمة التخطيط والإدارة والتقييم الخاصة بالأراضي والموارد البرية في موعد أقصاه سنة ٢٠٠٠ ، (جـ) دعم المؤسسات وتنسيق الآليات الخاصة بالأراضي والموارد البرية في موعد أقصاه سنة ١٩٩٨ ، (د) إرساء آليات لتسهيل الالتزام الجاد والمشاركة الفعالة من جانب جميع المعنيين وبصفة خاصة المجتمعات والأفراد على المستوى المحلي في اتخاذ القرارات المتصلة باستخدام الأراضي وإدارتها ، في موعد أقصاه سنة ١٩٩٦ (جدول أعمال القرن ٢١، فقرة ١٠-٥).

٢/ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من جفاف و/أوتصحر حاد ، خاصة في إفريقيا.

٣/ النوع البيولوجي في المناطق الجافة من العالم/الفريق الفرعي المعني بالتنوع البيولوجي. فريق الخبراء الدولي ، اللجنة الحكومية الدولية المتفاوضة من أجل اتفاقية لمكافحة التصحر.

٤/ ومن بين مواد أخرى نذكر المواد التالية: ١(ا) و(و) (استعمال المصطلحات) ، ٤. ٢ (ا) (د) و(و) (التزامات عامة) ، ١٤ (التعاون في إعداد وتنفيذ خطط الأعمال) ، ١٦ (جمع المعلومات وتحليلها وتبادلها) ، ١٧ (البحث والتنمية) ، ١٨ (نقل التكنولوجيا واكتسابها وتطويرها) ، ٢٣. ٢ (د) (الأمانة الدائمة) ، ٢٤ (لجنة العلوم والتكنولوجيا) ، ٢٥ (شبكة المؤسسات والوكالات والهيئات).

٥/ تم تنسيقها بالاشتراك بين Centro Internacional de la Papa (CIP) ومؤسسة الجبال ، مع ممثلين لـ ٤٠ دولة.

٦/ الاستشارة الدولية غير الحكومية لجدول أعمال الجبال (١٩٩٥). التقرير الملخص وتوصيات لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. مؤسسة الجبال (فراكلين، ولاية فرجينيا الغربية ، الولايات المتحدة) صفحة ١٨.

٧/ في نفس المرجع صفحة ٦. أنظر أيضاً د. دنستون (١٩٩٥) *High Priorities: Conserving Mountain Ecosystems and Cultures.* ورقة الرصد العالمي ١٢٣ ، مؤسسة الرصد العالمي (واشنطون، الولايات المتحدة) و IPPF, IUCN, UNFPA, WWF (١٩٩٦) "People and Mountains: Pinnacles of Diversity" *People and the Planet*, vol. 5, no.1, Planet 21 (لندن ، المملكة المتحدة).

٨/ تقرير اللجنة التنظيمية الأولى لمحفل ، ٢١ - ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ ، مؤسسة الجبال (فرانكلين، ولاية فرجينيا الغربية ، الولايات المتحدة). وحصلت هذه المبادرة على تأييد من تعاونية التنمية السويسرية ومن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومن مركز الأبحاث للتنمية الدولية (كندا) ومن منظمة الأغذية والزراعة ومن برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومن جامعة Case Western Reserve بالولايات المتحدة. اللجنة المؤقتة لتيسير دائرة الجبال مكونة من Centro Internacional de la Papa - CIP/CONDESAN (بيرو) والمركز الدولي لتنمية الجبال المتكاملة بالنيبال ICIMOD ، ومؤسسة الجبال بالولايات المتحدة.